

Distr.: Limited  
16 November 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الخامسة والثلاثون

24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

أستراليا\*، وإستونيا\*، وألبانيا\*، وألمانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا\*، والبرتغال\*، وبلجيكا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا\*، وكوستاريكا\*، ولكسمبرغ، ولتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا\*، ونيوزيلندا\*، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية\*: مشروع قرار

### دإ-35/... تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، وبأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يشير إلى جميع القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بما فيها قرار الجمعية 178/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 وقرار المجلس 24/49 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022،

وإذ يلاحظ القلق الذي أعرب عنه إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، بما في ذلك في النداء المشترك الذي وجهته في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 مجموعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة،

وإذ يشدد على ضرورة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهو أمر بالغ الأهمية لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات، وإذ يشير إلى الالتزام الواقع على عاتق جمهورية إيران الإسلامية بكفالة إجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومستقلة وشفافة ونزيهة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها،

وإذ يؤكد من جديد حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات في جمهورية إيران الإسلامية والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في هذا الصدد،

\* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإن يساوره بالغ القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بتقشي انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك التقارير التي تفيد بتعرض نساء وفتيات للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والضرب والاعتداء الجنسي بسبب ممارستهن لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهن،

وإن يساوره بالغ القلق أيضاً إزاء التقارير التي تفيد بإلقاء القبض تعسفاً على القُصّر لمشاركتهم في الاحتجاجات وسجنهم في "مراكز الرعاية الطبية النفسية" والاحتجاز "الوقائي" لنشطاء المجتمع المدني لتقييد قدرتهم على المشاركة في الاحتجاجات السلمية أو تنظيمها،

وإن يساوره القلق إزاء التقارير التي تفيد بفرض قيودٍ على الاتصالات تؤثر على استخدام الهواتف الثابتة والهواتف المحمولة، بما في ذلك قطع الإنترنت وحجب منصات وسائط التواصل الاجتماعي، مما يقوض ممارسة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير،

1- يُأسف بشدة لما أفادت به التقارير من وفاة ما لا يقل عن 304 أشخاص، من بينهم 41 طفلاً، كانوا يشاركون في الاحتجاجات في أعقاب وفاة جينا مهسا أميني أثناء احتجازها في 16 أيلول/سبتمبر 2022، وهي شابة اعتقلت بتهمة انتهاك قانون الحجاب الإلزامي، وما أفادت به التقارير من اعتقالات تعسفية للعديد من الأشخاص المشاركين في الاحتجاجات؛

2- يحث حكومة جمهورية إيران الإسلامية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك ضد المتظاهرين المسالمين؛

3- يهيب بحكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تنهي التمييز المستمر ضد النساء والفتيات في الحياة العامة والخاصة وفي القانون وفي الممارسة، وأن تُحَقِّق جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والرأي والحق في حرية الدين أو المعتقد؛

4- يهيب أيضاً بحكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تكفل للضحايا والناجين إمكانية الوصول إلى العدالة والانتصاف، بما في ذلك جبر الضرر، ومساءلة الجناة مساءلة كاملة، في امتثال ل ضمانات المحاكمة العادلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

5- يكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى أن تعيد حكومة جمهورية إيران الإسلامية إمكانية الوصول إلى الإنترنت بالكامل، ويشدد على أهمية الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الإنترنت وأن يكون الوصول إليه حراً ومفتوحاً وقابلًا للتشغيل البيئي وموثوقاً به وآمناً؛

6- يحث سلطات جمهورية إيران الإسلامية على التعاون التام مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما بتمكينه من الدخول التام وبحرية ودون عوائق إلى إقليم البلد، بما في ذلك دخوله دون عوائق إلى جميع أماكن الاحتجاز، كما يحثها على التعاون الكامل مع الإجراءات الخاصة المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان ومع هيئات معاهدات الأمم المتحدة؛

7- يقرر إنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق، يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان، وتكون ولايتها كما يلي:

(أ) التحقيق الشامل والمستقل في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية والمتعلقة بالاحتجاجات التي بدأت في 16 أيلول/سبتمبر 2022، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية لهذه الانتهاكات؛

(ب) إثبات الحقائق والظروف المحيطة بالانتهاكات المزعومة؛

(ج) جمع وضم وتحليل أدلة هذه الانتهاكات والحفاظ على الأدلة، بما في ذلك في ضوء التعاون، في أي إجراءات قانونية مستقبلية، مع المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها أو قد يكون لها في المستقبل اختصاص؛

(د) التواصل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك حكومة جمهورية إيران الإسلامية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني؛

8- يطلب إلى البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً شفوياً مستكملاً أثناء حوار تفاعلي في دورته الثالثة والخمسين، وأن تقدم إلى المجلس تقريراً شاملاً عن استنتاجاتها، بما في ذلك ما يتعلق بالأبعاد الجنسانية الممكنة، أثناء حوار تفاعلي في دورته الخامسة والخمسين؛

9- يهيب بجمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، وأن تتيح الوصول إلى البلد دون أي عائق ودون تأخير، وأن تمد أعضاء بعثة تقصي الحقائق بجميع المعلومات اللازمة للسماح بالوفاء بولايتهم على النحو الواجب؛

10- يطلب تفعيل الولاية فوراً، ويطلب إلى الأمين العام توفير كل ما يلزم من موارد وخبرات، لتمكين بعثة تقصي الحقائق من الوفاء بولايتها، ويطلب إلى المفوض السامي تقديم الدعم الإداري والتقني واللوجستي المطلوب لتنفيذ أحكام هذا القرار.